جذور النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان ـ الجزء الأول

د. حافظ أحمد عبد الله إبراهيم

استخلاص

تتناول الورقة تطور النخب الاقتصادية على مر الحقب التاريخية في السودان ابتداءًا من سلاطين الفونج ومروراً بالحكم التركي المصري والحكم الثنائي، وتتناول الورقة في جزئها الثاني نخبة ما بعد الاستقلال وتخصص الحديث عن الفترة من ١٩٧٥ – ٢٠٠٠ م ، وتطور هذه النخبة وأثر علاقتها بجهاز الدولة وتكونها.

يحتوي أي نظام سياسي على عدد من النخب والصفوات التي تؤثر في النظام وتتأثر به وتتشكل تلك النخب نتاج عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية منفردة كانت أومتداخلة. وتعتبر النخب الاقتصادية أحد أهم تلك النخب بما تملكه من مصادر القوة الاقتصادية وقدشكلت تلك النخب نتاج عدد من العوامل المتداخلة فكيف تشكلت النخب الاقتصادية الجديدة في السودان في ظل نظامي مايو والإنقاذ؟. هل هي امتداد للتركيبة الثقافية الاجتماعية للنخب الاقتصادية القديمة؟ أم هي إفراز لتطور وتدرج اقتصاد طبيعي؟، أم هي إفراز لعلاقة متميزة مع جهاز الدولة؟

تتبع الدراسة عدداً من المناهج حيث تتبع المنهج التاريخي في دراسة تطور النخب الاقتصادية في السودان كما تتبع المنهج الوصفي في وصف تلك النخب بالإضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي في تحليل البيانات حيث استخدمت الدراسة الاستبيان والمقابلة كأدوات رئيسية في البحث. لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها في أن النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ليست امتداداً للتركيبة الثقافية والاجتماعية للنخبة الاقتصادية القديمة كما أن هذه النخب الجديدة ليست إفرازاً لتطور وتدرج اقتصادي طبيعي بل هي ناتجة عن إفرازات متعلقة بوجود علاقات متميزة مع جهاز الدولة في شقيه السياسي والتنفيذي.

المقدمة

منذ الوهلة الأولى لانقلاب مايو بدأت محاولات سيطرة الدولة على الاقتصاد والحد من حريات القطاع الخاص حيث بدأ النظام بالقضاء على القوى المهنية التقليدية وتأسيس نظام قائم على مشاركة القوى الأساسية ولكنه تراجع ما بعد يوليو ١٩٧٧م لصالح توجهات قوى أخرى استهدفت خلق مناخ لجلب رأس المال الخليجي والأجنبي التمويل برنامج قائم على التوسع الاستثماري ما حدا به لإصدار قوانين تشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية مما نتج عن ذلك بروز نخبة اقتصادية تختلف عن سابقتها. «

منذ سيطرة حكومة الجبهة الإسلامية القومية عن مقاليد الحكم في السودان عام ١٩٨٩م طرحت برنامجها الاقتصادي والاجتماعي في بيانها الأول وفي مقررات المؤتمر القومي الاقتصادي ١٩٩٠م١٩٩٣م ثم في الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢م- ٢٠٠٢م مستهدفة تحريك جمود الاقتصاد السوداني والتغيير الاجتماعي واعتمدت في ذلك على سياسة التحرير الاقتصادي وتعويم سعر العملة وتخلي الدولة عن دور الاقتصاد مما ينتج عنه بروز نخب اقتصادية لم تكن معروفة من قبل مستفيدة من سياسات الدولة الاقتصادية و علاقتها السياسية بها.

مشكلة البحث:

شهد السودان على طوال تاريخه وجود عدد من النخب الاقتصادية حيث تشكلت تلك النخب نتاج عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سادت في فترة الاستعمار وما بعده، إلا أنه منذ منتصف السبعينات وحتى بدايات الألفية الثالثة شهد السودان نخباً تختلف من حيث تكونها عن تلك النخب القديمة التي خلقتها السياسات الاستعمارية. فكيف تشكلت تلك النخب الاقتصادية الجديدة؟ هل هي امتداد للنخب الاقتصادية القديمة؟، أم إفراز لتطور وتدرج اقتصادي طبيعي؟ أم هي إفراز العلاقات متميزة مع جهاز الدولة؟

فروض البحث.

أولاً: النخب الاقتصادية الجديدة التي تكونت في ظل مايو والإنقاذ لا تمثل امتداد للنخب الاقتصادية القديمة ثانياً: النخب الاقتصادية الجديدة التي تشكلت في نظامي مايو والإنقاذ ليست إفرازاً لتطور وتدرج اقتصادي. ثالثاً: تكونت النخب الاقتصادية لنظامي مايو والإنقاذ نتيجة لوجود علاقات متميزة بجهاز الدولة.

أهداف البحث:

يهدف البحث للتعرف على الآتي: أولاً: عرض مفاهيم ونظريات النخب. ثانياً: وصف تطور النخب الاقتصادية في السودان منذ دولة الفونج إلى عهد الحكومات الوطنية. ثالثاً: تحليل العلاقة بين جهاز الدولة والنخب الاقتصادية لنظامي مايو والإنقاذ.

منهج وطرق البحث:

تتبع الدراسة التكامل المنهجي بتضافر جملة

من المناهج تتمثل في المنهج التاريخي حيث تم تتبع التطور التاريخي للنخب في السودان ثم المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي، حيث يتم استخدام كل من هذه المناهج في مكانه المناسب، كما تستخدم الدراسة كل من الملاحظة والمقابلة كأدوات رئيسية للبحث.

حدود البحث:

من حيث المكان: جمهورية السودان، أما من حيث الزمان فالدراسة قاصرة على الفترة من ١٩٧٥م- ٢٠٠٠م.

تنظيم البحث:

تناول الفصل الأول النخب وكيفية تشكلها من حيث المفهوم والتعريف، والعوامل المشكلة لها والنظريات المفسرة لها، كما يتناول أنواع النخب، والنخب في المجتمعات النامية. كما يتناول البحث في الفصل الثاني منه تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحق المختلفة كأقلية محدودة من المجتمع تتمتع بامتيازات واسعة من خلال التغيرات داخل التراكيب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من عهود الممالك النوبية حتى الحكومات الوطنية. كما يتناول في الفصل الثالث التركيبة الثقافية والاجتماعية للنخبة الاقتصادية الجديدة وأثر جهاز الدولة في تشكلها في الفترة من ١٩٧٥م- ٢٠٠٠م. أما الفصل الرابع والأخير عبارة عن دراسة استبيانية تستهدف وزراء الوزارات الاقتصادية في فترة الدراسة ورجال الأعمال وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان في فترة الدراسة.

تطور النخب الاقتصادية في السودان

هذا الفصل يتناول تتبع مسيرة تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحقب كأقلية محدودة من المجتمع تتمتع بامتيازات واسعة من خلال التغيرات داخل التراكيب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ صعود الممالك النوبية التي مارست نفوذاً ثقافياً و اقتصادياً على كل المناطق التي يتكون منها السودان الحديث مروراً بمملكة الفونج الإسلامية التي سيطرت على المناطق الغربية والوسطى والشمالية من السودان الحالي حتى أسقطها الأتراك في عام و ١٨٧٤ على التوالي وثم دولة المهدية التي حكمت ثلاثة عشر عاماً حتى جاء النفوذ البريطاني المصري عام ١٨٩٨ - ١٩٥٦ مروراً بالحكومات الوطنية التي تعاقبت على السودان حتى عام ٢٠٠٠م.

١ - ٢ تطور النخب الاقتصادية قبل الاستعمار الإنجليزي المصري:

من المعلوم أن المجتمعات لا تتغير بطريقة ديناميكية أو عفوية وغالباً ما يكون التغير والتطور في كافة المجتمعات بطيئاً. في حالة السودان نجد أن التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية «النخب الاقتصادية» قد نمت وتطورت منذ فترات طويلة. ولكن للسودان ظروفه وخصوصيته في هذا المضمار حيث تبلغ مساحته المليون ميل مربع من هذه المساحة هناك ثمانون مليون فدان من الأرض الخصبة الصالحة للزراعة بالإضافة لتوفر كميات هائلة من مياه الأمطار والأنهار مثل النيلين الأزرق والأبيض (٨٧)

شهد السودان منذ بداية القرن السادس عشر وجود شبكات تجارية كبرى تحت ظل حكم سلاطين الفونج في دولة سنار منذ ١٥٠٤م. سلطنة الفونج لم تكن هي القوة السياسية الوحيدة في السودان في تلك الفترة ولكنها كانت الأقوى وأستحدثت أهميتها من حقيقة أنها تألفت من اتحاد اختياري لعدد من الممالك الصغيرة المستقلة التي تفرعت من الأقاليم المحازية للنيل وروافده على طول البلاد وعرضها حيث نجد أن سلاطين الفونج قد بسطوا نفوذهم على العبدلاب ورعاياهم من العرب ومن غيرهم حتى الشلال الثالث وأيضاً امتد نفوذهم إلى أجزاء كبيرة من بلاد البجة «مرتفعات البحر الأحمر شرقاً. وكردفان إلى غرب النيل» وظلت هذه السلطنة تلعب الدور السياسي والاقتصادي في مسيرة السودان حتى القرن الثامن عشر الميلادي (٨٨). حيث لعب سلاطين الفونج دوراً بارزاً في تطور النظام التجاري في السلطنة وربطها بالعالم الخارجي، حيث يقوم الحكام بتنظيم النشاط التجاري والسيطرة عليه والهدف من ذلك الحصول على السلع والمواد الأجنبية من البلدان الأخرى وذلك للاستهلاك والاستعمال الشخصي أو لغرض تصديرها أو لغرض تقديمها كهدايا لكسب التأييد وتوسيع النفوذ أو لإعادة بيعها في الأسواق بهدف تحقيق الربح ولذلك ظل تطور النخب الاقتصادية في القرنين السادس والسابع عشر قاصراً على سلاطين الفونج الذين يقومون بتنظيم القوافل التجارية وفق سلطة مطلقة مستخدمين في ذلك تجارة الذهب والرقيق فكميات الذهب الكبيرة تؤول تلقائياً إلى ملكية السلطان بينما تذهب الصغرى إلى حاشية السلطان من موظفين (٨٩). أما الرقيق للسلطان وحده الحق في إدارة حملات الرقيق السنوية في مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق والأبيض وجنوب الفونج وبهذا يتضح أن السلطان يتحكم في سلع التصدير الرئيسية و على رأسها الذهب والرقيق وفي ذات الوقت السلع الأخرى مثل الصمغ العربي والعاج كما شهدت دولة الفونج بجانب ما ذكر نمواً وتطوراً ملحوظاً في التجارة الداخلية وتبادل السلع الضرورية. فالمحاصيل الرئيسية التي كانت تنتجها المناطق النيلية تتمثل في الحبوب الذرة الدخن في الأرض المطري، القطن، القمح في الأرض الزراعية الصناعية وأراضي الفيضانات وبعيداً عن المناطق النيلية» كان السكان البدو «القبائل البدوية» تقوم برعي الإبل في الشمال والماشية في الجنوب مع بعض الصناعات الصغيرة «الدمور» والمصنوعات الجلدية مع هذا الإنتاج ولذلك كان طبيعياً أن تنمو وتتطور التجارة الداخلية وتزدهر وتفرز نخب اقتصادية صغيرة على المستوى المحلى رغم سيطرة السلطات التامة (٩٠)

في إطار حركة المجتمع الطبيعية حدث تغير مع أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر مردها إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي مما أفرز نخب اجتماعية واقتصادية جديدة رغم وجود النخب السابقة وذلك نتيجة لتدهور السلطنة حيث أصبح دور السلطان يضعف بصورة متسارعة لمصلحة التجار الباحثين عن زيادة أرباحهم وهذا التدهور نتاجا لتأثيرات

العوامل الخارجية التي فتح لها الطريق النظام التجاري للسلطنة نفسه خلال تلك الفترة التي استوطنوا في سنار وأصبحوا يمارسون التجارة في نهاية القرن السابع عشر دخل تجار جدد أصبح لهم نفوذ اقتصادي واجتماعي فيما بعد وهم التجار المصريين والأتراك و الإثيوبيين واليهود والبرتغاليون واليونانيون والأرمن ومن الجزيرة العربية ووجود هؤلاء التجار الأجانب ساعد على توسيع النشاط التجاري في سلطنة الفونج وأعطى السكان المحليين نموذجاً حياً في كيفية الحصول على أرباح كبيرة من خلال المساهمة في التجارة الداخلية فبعض هؤلاء الذين جذبتهم التجارة الخارجية كانوا من صغار التجار المحليين الذين كانوا يعملون (٩١) في مجال التجارة الداخلية وآخرون كانوا يعملون كموظفين في بلاط محكمة السلطان ومسؤولين في الأقاليم هؤلاء التجار الجدد في عصر سلطنة الفونج دخلوا هذا المجال في نهاية القرن السابع عشر الميلادي. لقد وجد هذا النمو والتطور المتسارع والمستقل لمجموعة التجار الجدد قوة دفع إضافية تمثلت في دخول وسائل تبادل جديدة هي العملات التي أدخلها التجار الأجانب بهدف تمكينهم من الفكاك من سيطرة السلطان الاقتصادية المطلقة. وفي نهاية القرن السابع عشر هناك العديد من العملات الأجنبية تم تبادلها داخل دولة الفونج وفي بداية القرن الثامن عشر الميلادي أصبح الدولار الأسباني العملة الأساسية في التبادل التجاري (٢٢). وهذا وحده أسهم مساهمة فعالة في تقويض سلطة السلطان المركزية في السيطرة على تحديد سعر العملات المتمثلة في الذهب بالإضافة إلى الأسباب الأخرى والمتمثلة في الصراعات الداخلية والانقسامات وسط الأسرة الحاكمة والتمرد الذي حدث عام ١٦٥٩م وعلى إثره تمكنت منطقة الشايقية من الانفصال والاستقلال عن نفوذ السلطان خير شاهد هذا الضعف أثر تأثيراً مباشرا في زيادة نفوذ التجار كما أدى إلى إزدياد عدد التجار المشتغلين بالتجارة الخارجية. كما أدى إلى بروز ظاهرة اجتماعية واقتصادية جديدة وهي ظهور طبقة تجارية أي نخب اقتصادية جديدة وفي ذلك يشير OFHAY إلى خصائص الطبقة الجديدة في ذلك العصر. حيث كان أساس هذه النخب الجديدة أي التجار الجدد ينحدر من المجموعات البدوية وعلى رأسها المجموعة البجاوية وذلك بحكم موقعها الإستراتيجي بين نهر النيل والبحر الأحمر (٩٣) حيث استوطنوا في المناطق النيلية وسيطروا على المراكز التجارية الجديدة هناك. مثل بربري شندي. وببلوغ القرن الثامن عشر كان هناك حوالي خمسة عشر مركز تجاري داخل السلطنة وكانت تشمل شندي، أربجي بربر البحر الأحمر، سواكن، ود مدني، سنار العاصمة نفسها وفي كل هذه المراكز كان التجار ينظمون أنفسهم في شكل مجموعات تحت قيادة سر التجار الذي يتم إختياره من بين التجار أنفسهم. مع ظهور طبقة التجار شهدت المناطق النيلية من السودان الشمالي تطوراً اجتماعياً واقتصادياً هاماً وهو ظاهرة تملك الأراضي بما في ذلك حق الشراء والبيع والإيجار خلاف ما كان سائداً في السابق إذ كانت الأراضي تعتبر خاضعة للسلطان و على أساس الملكية الجماعية (٩٤)

ولكن بتفكك دولة الفونج والضعف الذي أصابها أصبح من الممكن التصرف في تلك الأراضي بالبيع والشراء وغيره وفي بعض المناطق النيلية قام الأثرياء وأصحاب النفوذ الاجتماعي بالإستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي وقاموا بزراعتها بواسطة العبيد وفي بعض المناطق قاموا بتقسيمها إلى مساحات صغيرة وعرضها للإيجار عن طريق المشاركة في الأرباح وهكذا تحولت حقوق الاستغلال إلى ملكية خاصة محمية بضعف وتفكك الدولة السنارية وذلك بقوة نفوذ الصفوة الاقتصادية «التجارية» التي أصبحت قوة أساسية في كافة المجالات داخل الدولة السنارية بما في ذلك النفوذ السياسي كما استطاعت هذه النخب «الصفوات الاقتصادية الجديدة تقويض السيطرة السلطانية في سلطنة الفونج ، وساهمت مساهمة فعالة في تفككها والسيطرة الكاملة على مجريات الحركة الاقتصادية فيها (٩٥)

٢ - ٢ تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكم التركي ١٨٢١م- ١٨٨٥م:

في فترة الحكم التركي المصري الذي استولى على بقايا النظام السناري أي قوض قوة نفوذ الصفوة الاقتصادية الصاعدة كما رأينا في المطلب الأول من هذا المبحث عند الحديث عن الصفوة الاقتصادية الجديدة التي حلت محل النفوذ السلطاني وسيطرت سيطرة كاملة على مجريات الحركة الاقتصادية وإستمرت هذه السيطرة بعد ذلك أثناء الحكم التركي المصري الذي استولى على بقايا النظام السناري شهد السودان في هذه الفترة، أي فترة الحكم التركي المصري تغيرات اقتصادية واجتماعية هائلة. فقد كانت أهداف الغزو التركي المصري الحصول على ثروات وإمكانات السودان من الذهب والرقيق بغرض توظيفهم في المشاريع الزراعية والصناعية وبناء جيش قوي فمن الطبيعي أن تؤدي هذه الأهداف إلى توسيع المظلة التجارية الداخلية والخارجية (٩٦). ويعني ذلك ظهور صفوة اقتصادية حديثة وخاصة أن سلطات الحكم التركي المصري عملت على تطوير شبكة المواصلات الداخلية وربطها بالعالم الخارجي مثل بناء خط سكة حديد وادي حلفا الذي أدى إلى تجاوز عقبة الشلال الثاني مما أدى إلى تسهيل الحركة التجارية بين السودان ودلتا مصر التي شهدت هي الأخرى بناء خط حديدي يربط بين مصر السفلي والدلتا كما تم تحسين ميناء سواكن، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد السفن العاملة وأيضا عملت السلطات على توسيع التلغراف في عام ١٨٨٠م أدت هذه التغيرات والتطورات الاقتصادية وغيرها (٩٧) إلى تشجيع وتوسيع النشاط التجاري و أيضا التوسع في زراعة قصب السكر في مزارع كبيرة في محافظات بربر وسنار وتم إدخال زراعة القطن في دلتا القاش. هذه التطورات أدت بدورها إلى بروز مجموعة من التجار تحصلوا على قدر كبير من الأرباح من خلال عمليات البيع والشراء مع مؤسسات الدولة بالإضافة إلى العمليات التجارية الداخلية بالرغم من أن الدولة كانت تسيطر سيطرة تامة على مجريات التجارة الخارجية في الفترة ١٨٢١م- ١٨٣١م (٢). وهذه المجموعات

التجارية كانت تنحدر من مصدرين مختلفين- المجموعة الأولى كانت تمارس النشاط التجاري قبل مجيء الحكم التركي المصري عام ١٨٢١م وهم التجار الذين أسقطوا السلطنة السنارية أما المجموعة الثانية هم التجار الذين جاؤوا إلى البلاد بعد الفتح التركي المصري عام ١٨٢١م وكان معظمهم من التجار المصريين بالإضافة إلى مجموعات من اليونانيين والأتراك وغيرهم. وفي عام ١٩٤١م رفعت الدولة يدها تماما عن الميدان التجاري تحت ضغط القوة الأوروبية دخل النشاط التجاري نوعية جديدة من التجار هم التجار الأوروبيون من بريطانيا والنمسا وإيطاليا وغيرها من رعايا الدول الأوروبية الذين استوطنوا في الخرطوم كوكلاء لشركات تجارية في بلدانهم وبدأ نفوذ هؤلاء التجار يزداد من خلال قيام قنصليات الحكومات الأوروبية في الخرطوم التي كانت بدورها تمارس النشاط التجاري. كانت تجارة العاج تمثل السبب الرئيسي الذي جذب هؤلاء التجار إلى السودان وفي تطور لاحق أصبح هؤلاء التجار يعملون في تجارة الرقيق من منتصف القرن التاسع عشر. وصل نشاط التجار الأجانب إلى قمته ففي تلك الفترة بالتحديد قاموا بتكوين الغرفة التجارية في الخرطوم بهدف حماية مصالحهم (٩٩)، كما حاولوا أيضا إنشاء مصرف تجاري تحت اسم بنك السودان . وفي ذات الفترة ونتيجة لنشاط التجار الأجانب ظهرت طبقة جديدة من التجار السودانيين وأغلب نشاطهم كوكلاء وعملاء للتجار الأجانب أو كقيادات لجيوشهم الخاصة وبعد ذلك تمكنوا من الاستقلال وممارسة نشاطهم الخاص وكان أبرز هؤلاء الزبير رحمة منصور الذي أقام مركزه التجاري في غرب بحر الغزال تحت حماية جيش خاص ، وكان يفرض سيطرته على مناطق واسعة من الجنوب. هذه التطورات التجارية كانت مصحوبة بتغيرات هامة في بعض جوانب الاقتصاد السوداني فتداول النقد «العملة المصرية» أصبح أكثر اتساعا من الفترات السابقة وفي المناطق الشمالية انتشر نظام التملك الخاص للأراضي الزراعية على حساب نظام التملك الجماعي الذي كان سائداً في السابق (١٠٠). لقد كان الحكم التركي المصري يمثل نقطة تحول هامة في تاريخ تطور النخب الاقتصادية في البلاد عن طريق تطور الطرق الصوفية وذلك بحكم ارتباطه بالإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية قام بتأسيس مؤسسة العلماء كمؤسسة رسمية يعتمد عليها في تسيير أمور البلاد ولكن لم تجد من يتعاون معها سوى بعض الطرق الصوفية وفي مقدمتها الطريقة الختمية من خلال تفاعلات الدولة والمجموعات الدينية وطبقة التجار المنتمية إلى المجموعات الدينية حيث أسس قيادات وشيوخ الطرق الصوفية مراكز تجارية خاصة بهم ساعدت على تطور النشاط التجاري (١٠١). عندما جاء الحكم التركي المصري كان عليه أن يقوم ببناء جهاز إداري قوي مسنود بقوة عسكرية قمعية قادر على تشكيل مجموعات عديدة. فبدلاً من التجارة ذات الحجم الصغير والمرتبطة بسيطرة الدولة وباقتصاد يعتمد على الزراعة أدى ذلك إلى توسيع النشاط التجاري في أواسط المجتمع وتحويل السودان تدريجيا إلى قطر أكثر انفتاحا على العالم ولذلك أصبح التجار الأوروبيون

عنصرا بارزا وهاما في العاصمة الخرطوم وأيضا الموظفون المصريون وأثر هذا بدوره على طبقة التجار المحليين من حيث تطورها (١٠٢)

كانت للدولة التركية المصرية تأثير كبير في تطور النخب الاقتصادية الدينية من خلال الدعم المباشر لها وبالأخص الطريقة الختمية التي نمت نمواً متسارعاً في العصر التركي المصري ولم تكن خلية دينية فقط بل استفادت من علاقتها بالحكومة في التوسع التجاري لأتباعها ومؤيديها بدعم من الحكومة وكذلك وجدت نفسها في موقف مضاد للثورة المصرية منذ الوهلة الأولى. وبجانب آخر عهد الحكم التركي المصري إعطاء القبيلة اعترافا رسمياً وعمل على ربطها في مؤسسات تحت سيطرة قيادتها وكذلك عمل على تركيب نظام إداري متراص يبدأ بالناظر، العمدة والشيخ مما خلق نفوذاً اقتصادياً لزعماء الإدارة الأهلية من خلال السلطات الممنوحة لهم بجمع الضرائب وخلافه والدعم المباشر من الدولة مما ساعد على مراكمة ثرواتهم (١٠٣). ومن كل ما ذكر نلاحظ مدى التطور الذي أصاب النخب الاقتصادية السودانية في عصر الحكم التركي المصري بفضل تحسن شبكة المواصلات الداخلية وربطها بالعالم الخارجي ودخول التجار الأجانب إلى السوق السودانية مما أدى إلى تنمية قدرات التجار المحليين وبجانب ذلك ساعد نظام الحكم نفسه على تطور الطبقة التجارية وذلك عبر المؤسسات الدينية التي أعلنت ولاءها للحكم التركي المصري باعتباره يستمد شرعيته من الخلافة الإسلامية أوضح مثال على ذلك الطريقة الختمية وبعض من الطرق الصوفية.

و على كل فإن النخب الاقتصادية في السودان شهدت تطوراً ملحوظاً وبيّناً في عصر الحكم التركي المصري.

٣ - ٢ تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري ١٨٩٨- ١٩٥٦:

بعد هزيمة قوات دولة المهدية بقيادة الخليفة عبد الله التعايشي في معركة كرري عام ١٨٩٨ وخضوع البلاد لسيطرة الحكم الثنائي البريطاني المصري دخل السودان في مرحلة جديدة من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي (١٠٤) إذ جاء الحكم الثنائي مستفيداً من تخبط الثورة المهدية في القضاء على زعماء العشائر والقبائل إذ أحدثت تخريباً واسعاً في مجال المجموعات الإثنية والقبلية عن طريق إجبار رجال القبائل على الهجرة من الغرب إلى أم درمان وقمع وإقصاء سكان المناطق النيلية. عمد الحكم الثنائي إلى دعم ومساندة هؤلاء الزعماء والمجموعات الإثنية (١٠٥) على الرغم من أن القيادات القبلية في مناطق السودان الشمالي قبل الحكم الثنائي في وضع يمكنها من الحصول على جزء من الفائض الاقتصادي من الإنتاج الزراعي في مناطق السودان الشمالي قبل الحكم الثنائي في وضع يمكنها من الحصول على جزء من الفائض الاقتصادي من الإنتاج الزراعي في المناطق التي تقع تحت سيطرتها وذلك من خلال السيطرة على حقوق الري وموارد المياه الآبار والحفائر» وإلى آخره. في ذلك الوقت كان الفائض الاقتصادي محدوداً لذلك كان من النادر أن تتمكن الزعامات القبلية من إعادة استثمار ثرواتها المتراكمة في مناطق خارج

إطار القطاع الزراعي التقليدي إلا أن في فترة الحكم الثنائي ازداد وزن هذه الزعامات ودورها الاقتصادي والسياسي وذلك نتيجة لسياسة الحكومة في مجالات الإدارة. فقد كانت سلطات الحكم الثنائي وقتها لا تملك الموارد الكافية والجهاز الإداري المقتدر على فرض سلطة الحكم في كافة مناطق القطر ولذلك اعتمد منذ البداية على الزعامات والقيادات القبلية وقدمت لها المساعدات الضرورية من أجل القيام بمهام إدارة مناطقها المختلفة. وفي أعقاب ثورة ١٩٢٤م قامت الحكومة بتدعيم وتقوية دور القيادات ففي تلك الفترة كانت سلطات الحكم الثنائي قد فقدت الثقة في فئة المتعلمين السودانيين وفي الاعتماد عليهم في بناء الجهاز الإداري. ومع الإجراءات التي أدت إلى إضعاف الدور المصري في السودان، أصبحت السياسة الرسمية للحكومة تقوم على الثقة في القيادات والزعامات القبلية ومنحها أكبر قدر ممكن من السلطات الإدارية المحلية (١٠٦) وبذلك أصبح من الممكن أن تمتد سلطاتها إلى المناطق شبه الحضرية التي كانت في السابق تشكل جزءا لا يتجزأ من دائرة السلطات القبلية. فالتكوين القبلي لتلك المناطق شبه الحضرية كان يختلف عن تكوين المناطق المجاورة لها وذلك لان سكانها كانوا من التجار الذين هاجروا إليها من مناطق أخرى وفي الغالب كانت تضم الشايقية والجعليين والدناقلة الذين هاجروا من المديرية الشمالية إلى القرى والمدن الصغيرة في أنحاء السودان المختلفة. وجدت القيادات القبلية في فترة الحكم الثنائي فرصا واسعة لمراكمة الثروة وإعادة استثمارها في نشاطات اقتصادية جديدة فالدعم الرسمي الذي وجدته من الحكومة المركزية المهيمنة على البلاد أدى لتطوير إمكانياتها في تحصيل رسوم استغلال جنائن الصمغ العربي التي كانت تشكل جزءا هاما من سلطاتها التقليدية. وتوسع نفوذها إلى أن وصل المناطق المطرية وأيضاً الإشراف على الرخص التجارية وبعض جوانب النشاط التجاري. فقد أدت عملية تسجيل الأرض في السنوات الأولى للحكم الثنائي إلى قيام هذه القيادات بالدخول في استثمارات مشاريع الطلمبات ومن جهة أخرى كانت السلطات الإدارية الممنوحة للقيادات القبلية تمثل بعض الإجراءات الحكومية التي تؤثر على مصالحها وأوضاعها الخاصة. وفي بعض المناطق وجدت هذه القيادات فرص الدخول في استثمارات مشاريع الطلمبات (١٠٧). ولذلك كان في إمكانية بعض القيادات القبلية تسهيل إجراءات تسجيل الأراضي القبلية وكذلك استئجار الأرض الحكومية واستخراج بعض مشاريع الطلمبات لمصلحتها الخاصة و غيرها من التسهيلات ذلك بحكم موقعها الهام في جهاز الدولة. وكانت أسرة آل هباني التي تمثل القيادة التقليدية لقبيلة الحسانية على النيل الأبيض في منطقة الدويم من الأسر العديدة التي استطاعت تنمية قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية من خلال الإجراءات السابق شرحها. ففي خلال فترة الحكم الثنائي استطاعت هذه الأسر إنشاء حوالي خمسة عشر مشروعا زراعيا «مشاريع طلمبات» في منطقة النيل الأبيض وفي المديرية الشمالية كما استطاعت أسرة الملك الزبير من القيادات القبلية في منطقة دنقلا» وقامت أسرة سرور رملي «من قيادات قبيلة الجعليين»

بإنشاء عدد من المشاريع قرب مدينة شندي. وفي النيل الأزرق قامت أسرة محمد أحمد أبو سن زعيم قبيلة الشكرية بإنشاء مشاريع عديدة في منطقة النيل الأزرق، ومعظم هذه المشاريع كانت تركز على إنتاج القطن. أما في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري دخلت السودان مجموعات جديدة من التجار الأجانب الذين استوطنوا في المناطق والمدن المختلفة أصبحوا بمرور الزمن جزءا من الجماعة التجارية ففي العصر التركي كان معظم المهاجرين العاملين في النشاط التجاري من المصريين وذلك خلاف التجار الأوروبيون كما دخلت في ذات العصر مجموعات من بلدان الشرق الأوسط وخاصة من اليونان وسوريا ولبنان بلاضافة إلى مصر ونشط هؤلاء في التجارة الكبيرة والصغيرة على السواء في بورتسودان حيث كانوا يلعبون دورا هاما في مجال الشحن وتجارة الصادر والصناعات الخفيفة مثل أسرة البربري (١٠٨)

كانت تجارة الصادرات والواردات تمثل في ذلك العصر أهم المجالات الرسمية كانت تحت سيطرة الشركات البريطانية أو اليونانية مثل شركة موكنتايل منشل كوتش وغيرها وكانت هذه الشركات تتعامل مع مجموعة من الممولين الأجانب أما تجارة الصادرات فقد كانت مجالا مفتوحا للتجار الأجانب والمحليين على السواء وفي كثير من الأحيان تترك الشركات الأجنبية عمليات شراء المحاصيل للتجار السودانيين وكانت أهم الصادرات في فترة الحكم الثنائي تتمثل في الصمغ العربي والثروة الحيوانية والحبوب الزيتية، كان تنظيم تجارة الصمغ العربي يأخذ شكل الهرم حيث يضم صغار التجار المنتجين وينته عند المصدرين وكان هذا النوع من التجارة تحت سيطرة الشركات البريطانية أما تجارة الثروة الحيوانية كانت بشكل كامل تحت سيطرة التجار السودانيين وكان الدور الرئيسي في تنظيم هذه التجارة يرجع إلى مجموعات صغيرة من كبار التجار (١٠٩). فقبل الحرب العالمية الثانية كان محمد احمد البرير من ابرز المصدرين المشهورين في العمل في هذا المجال وفي بداية الأربعينات قام بالتعاون مع ثلاثة آخرين من تجار الثروة الحيوانية هم سعد أبو العلا وعبد المجيد مهدي واحمد كردمان بإنشاء شركة تحت اسم الشركة الرباعية وقد نجحت هذه الشركة في الهيمنة على صادرات الثروة الحيوانية خلال معظم فترة الأربعينات والخمسينات وبالتالي تمكنت من الحصول على أرباح هائلة. أما تنظيم تجارة الحبوب الزيتية يضم هو الآخر سلسلة من صغار التجار مع مجموعة من كبار التجار الذين ظلوا يسيطرون على هذا النشاط طوال الأربعينات والخمسينات وذلك كوكلاء لشركات الإستيراد والتصدير الأجنبية أو كمصدرين وفي تلك الفترة كان هؤلاء التجار يقومون بإعادة استثمار أموالهم من تجارة الحبوب الزيتية في بعض الصناعات التحويلية في معاصر الزيوت أما في مجال تجارة القطن كان دور التجار المحليين أقل شأنا من دورهم في تجارة الصمغ والحبوب الزيتية والثروة الحيوانية لأن إنتاج القطن كان محتكرا بواسطة السلطات الحكومية مع ذلك فان هناك عدد قليل من التجار السودانيين العاملين في هذا المجال وفي معظم الأحيان كان هؤلاء من

أصحاب مشاريع الطلمبات ونذكر على سبيل المثال سعد أبو العلا عبد المنعم محمد عثمان دائرة المهدي (١١٠)

من خلال هذا العرض نلاحظ تطور النخب السودانية الاقتصادية خلال فترة الحكم الثنائي. حيث استطاعت النخب مراكمة ثروات كبيرة من النشاط التجاري من خلال إعداد بعض المحاصيل وتجهيزها للتصدير أو من خلال ممارسة الصناعات التحويلية كبر حجم النشاط التجاري في تلك الفترة مما أدى إلى ظهور نخب اقتصادية جديدة في تلك الفترة (١١١)

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حدث تطور هام في إطار النخب السودانية الاقتصادية حيث ارتفع الطلب على المنتجات السودانية في مصر والشرق الأوسط نتيجة لتزايد الصادرات في فترة الحرب في مجال المواد الغذائية والضأن والأبقار والقطن استطاعت الدولة الاستعمارية لأول مرة أن تحقق فائضاً في ميزانيتها وعليه قامت الدولة بتوسيع قاعدة البنى الأساسية في القطر عن طريق تشييد ميناء بحري أكبر وأعمق من ميناء سواكن وربطها بخطوط السكك الحديدية مع مناطق إنتاج المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى توسيع مشاريع الزراعة المروية في دلتا طوكر وغيرها. كل هذه الأشياء دفعت بالسودان إلى الاندماج في الاقتصاد النقدي ودخول أسلوب الإنتاج الرأسمالي في الواقع السوداني (١١٢)

ظهور قطاع رأسمالي متجه بشكل كلي لإنتاج المنتجات الأولية لأجل التصدير وتزايدت عمليات جذب قطاع الإنتاج المعيشي إلى داخل الاقتصاد النقدي وارتبط الإنتاج الزراعي والرعوي الصغير بسوق الصادرات بواسطة فئات متنامية من الطبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، صغار السماسرة وتجار الأرياف وهكذا قامت سلطات الاحتلال بإعادة صياغة وتوجيه وتكييف التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في تلك المرحلة من الزمان حتى قادت إلى نمو أشكال جديدة من القيادات حيث استخدمت الدولة الاستعمارية القوة الإدارية والسياسية لإدخال أنماط جديدة من من التطور وهذه القيادات كانت لحد كبير من أصحاب الدخول العالية الناتجة عن عمليات إنتاج الصادرات الجديدة (١١٣). نتيجة لذلك قامت القيادات التقليدية والعناصر المسيطرة السابقة بالاستفادة من الفرص التي وفرتها الدولة الاستعمارية حيث دفعوا أبناءهم إلى دراسة التعليم الحديث وتعلم اللغة الإنجليزية وضمنوا لهم موقعا في وسط البيروقراطية المدنية أو العسكرية والمؤسسات التجارية والتجار التقليديين أصبحوا تابعين لشركات الاستيراد والتصدير الأجنبية (١١٤) في عام ١٩٢٥م افتتح مشروع الجزيرة بمساحة حوالي ١٠٠٠٠ فدان كانت حوالي ٦٠٪ من الأراضي التي أدخلت في المشروع كانت تتبع لملكية ١٥٠ أسرة معظمها من الأسر التجارية الرأسمالية والواقع أن هذا المشروع أدى إلى القضاء على طبقة ملاك الأراضي وتحويلها إلى مزارعين مستأجرين يديرون حيازات صغيرة نسبية تحت سيطرة شاملة وكلية للإدارة الأجنبية (١١٥)

بالرغم من ارتباط السياسة الاستثمارية بالعوامل الخارجية في المسائل الزراعية إلا أنها عمدت إلي فتح تراخيص مشاريع الطلمبات

الخاصة بأنصارها وحلفائها المحليين وسط قيادات المؤسسات السياسية المحلية التي كانت تمتلك القدرة على القيام ببعض المهام الإدارية لصالح الإدارة الاستعمارية وكذلك القدرة على كبح جماح الوطنية الحديثة وهكذا بدأت منذ بداية العشرينات تصدر سلسلة من القوانين بهدف تقرير سلطات زعماء القبائل المالية والقضائية كما بدأت في إصدار تراخيص مشاريع الطلمبات الخاصة على طول النيل وبذلك حصل عدد كبير من القيادات القبلية والدينية على مشاريع كبيرة والواقع كان أول المستفيدين من هذه السياسة هو السيد عبد الرحمن المهدي بن المهدي العدو الرئيسي للحكم الإمبريالي البريطاني الذي وقف أثناء الحرب العالمية الأولى ضد دعوة الجهاد التي أطلقتها الدولة العثمانية وبعد نهاية الحرب منحته الحكومة مقاولة تجهيز أخشاب خزان سنار الذي شيد لري مشروع الجزيرة ومن خلال استثمار رأس المال الذي كسبه من هذه العملية وضع الأساس لنشاطه الاقتصادي الواسع انطلاقا من زراعة القطن في الجزيرة ابا بالإضافة إلى ذلك يملك مشاريع مولتها الحكومة بتكلفة بلغت ٢٨٠٠٠ . جنيه بالإضافة إلى الزكاة التي يجمعها من أنصاره منذ عام ١٩١٩م سنويا. وكذلك الهدايا التي يقدمها أثرياء الأنصار، وهكذا أصبح السيد عبد الرحمن في عام ١٩٣٠م من أغنياء السودان وذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الحكومة للسيد عبد الرحمن في بناء قاعدته الاقتصادية فأصبح من أهم النخب الاقتصادية في السودان، بجانب السيد عبد الرحمن قامت الحكومة بمنح مشاريع زراعية للسيد على الميرغني والسيد الشريف الهندي اللذين يمثلان مع السيد عبد الرحمن أعمدة الأرستقراطية الدينية في السودان وهما اللذان قاما بتكوين الأحزاب السياسية في السودان إبان نهاية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري مثل حزب الأمة، والحزب الوطني الإتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي (١١٦). بجانب القيادات الدينية وجد التجار المحليون ورأس المال الأجنبي نصيبهم من مشاريع الطلمبات الخاصة ، إذ أن أغنى أثرياء القطر كانوا من بين أصحاب مشاريع الطلمبات الخاصة فالبرير، عثمان صالح أبو العلا عبد المنعم محمد كل هؤلاء كانوا من بين المجموعات الأولى التي عملت في مشاريع الطلمبات الخاصة (١١٧) وفي عام ١٩٥٤م حدث تطور هام في مجال النخب الاقتصادية في السودان وذلك إبان صدور قرار بفتح المجال مع التوجيه بدعم المشاريع الآلية إذ وزعت بمساحة تقدر ب ١٠٠٠ فدان مقابل رسوم اسمية حيث قامت الحكومة بمسح الأراضي وإعدادها للزراعة ووفرت شروط مريحة لأصحاب المشاريع ومعظم هؤلاء كانوا من التجار والبيروقراطية المدنية وبدأت هذه المشاريع في التوسع في الأعوام ١٩٤٨-١٩٤٩م وهذه الزراعة «أي الآلية» كانت تمثل نشاطا مربحا ومجالا هاما في عملية التراكم الرأسمالي حيث ساعد على ظهور نخب اقتصادية في تلك الفترة لم تكن معروفة من قبل (١١٨) و كانت الدولة المهدية قد أنهت نفوذ فئات التجار وزعماء القبائل التقليديون فقد أعادت الدولة الاستعمارية التي دمجت هذه القوى في خدمتها لتقوم بدور الوسيط بين السلطة الاستعمارية والمحكومين من المزارعين

مقابل توفير فرص التراكم الرأسمالي والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي مما ساعد على ذلك سياسات دولة المهدية الراديكالية والانتقامية تجاه هذه الفئات الاجتماعية وهكذا تمت عملية تبادل المصلحة بين الإدارة الاستعمارية وهذه الفئات الاجتماعية حيث منحت زعماء القبائل سلطات قضائية وسلطات فرض وجمع الضرائب مما وفر لها فرص التراكم الرأسمالي خلال سنوات الاستعمار فبدأت تنمو وتتطور بالتدريج حيث اتجهت مصالحها إلى التوسع في زراعة القطن وبالتالي ربطت نفسها بالرأسمالية ووكلائها الذين كانوا يسيطرون على التسهيلات الائتمانية وعمليات التصدير والإستيراد، حيث أن معظم التسهيلات تأتي من البنوك التجارية الأجنبية وخاصة بنك باركليز والتي كانت تفضل تمويل وإقراض وسطاء محددين والذين أصبحوا بمرور الزمن أرضا طيبة لنمو برجوازية مالية محدودة العدد ولكنها مؤثرة اقتصاديا (١١٩)

بجانب تلك الفئات فرض التوسع في عمليات الحكم الاستعماري الحاجة إلى استخدام السودانيين في الوظائف الإدارية في بداية الأمر استخدموا في الوظائف الدنيا لجهاز الدولة ولكن حدثت مناسبات معينة دفعت بهم إلى الوظائف العليا التي كان يحتلها المصريين وذلك نتيجة الخوف من الحركة الوطنية المصرية وكانت أولى هذه المناسبات ثورة ١٩١٩م حيث افتتحت مدرسة كتشنر الطبية وزادت الكلية الحربية عدد الطلاب المقبولين من السودانيين ودربت أعداد أكبر من العمال المهرة والمهندسين والزراعيين والتلغرافجية وعين البارزين من السودانيين قضاة من الدرجة الثالثة. وفي عام ١٩٠٠م افتتحت أول مدرسة أولية حكومية في أم درمان، ولكن معظم طلابها من أبناء القيادات المحلية. لقد ظلت المؤسسات التعليمية بشكل عام وكلية غردون بشكل خاص مستمرة في سياسات قبول الطلاب المنتمين الفئات اجتماعية بعينها حيث تجذب أبناء الأسر الكبيرة وسط البدو والتجار وبدرجة أقل أبناء القيادات الدينية وهذه الفئة الاجتماعية هي التي كانت تمثل موضوع التحولات الاجتماعية (١٢٠)

رغم تطور الرأسمالية السودانية في الفترة ١٩٤٢م لم يتم استيعاب الخريجين في الوظائف الرسمية في الدولة إلا أن العلاقات الأسرية والعلاقات مع الأرستقراطية الدينية والعلاقات الحميمة مع التجار الأجانب العاملين في القطر كانت تستغل المهارات الفنية والإدارية لمجموعة الموظفين محامين زراعيين، مهندسيين، أطباء، وكذلك معرفتهم باللغة الإنجليزية في تنظيم المؤسسات الاقتصادية الخاصة بهم وفي خدمة علاقتهم بالدولة الاستعمارية وفي مقابل ذلك كان يحصل هؤلاء الموظفين على المكافآت الاقتصادية والتي كانت في العادة تأخذ شكل المشاركة في النشاط الاقتصادي، إمتلاك اراضي زراعية أوعقارية باسعار مجزية في شكل دعم مالي مباشر في بعض الأحيان (١٢١) وقد أدى هذا النمط من المكافات الاقتصادية إلى عزل هذه المجموعة المحدودة من الموظفين من طبقة المتعلمين والدخول إلى طبقة البرجوازية المحلية فهذه هي الفئة التي سيطرت على مؤتمر

الخريجين وقامت في وقت لاحق بإدارة الأحزاب السياسية جنبا إلى جنب مع القيادات الطائفية هذا النوع من الصفوة ظهر في السودان لأول مرة في أواخر الثلاثينات عندما جربت المؤسسات الاقتصادية الواسعة والتابعة للأرستقراطية الدينية عدد من موظفي الدولة السودانيين واستخدمتهم كمحامين ومستشارين اقتصاديين وفنيين وفي مقابل مثل هذه الخدمات تمكن بعضهم من إمتلاك قاعدة اقتصادية والشاهد في ذلك سنوات الحكم الذاتي ١٩٥٦- ١٩٥٧م التي تميزت بالتنافس والصراع السياسي خاصة في وسط الطبقة الرأسمالية بمصالحها الاقتصادية في القطاع الزراعي حتى انعكس ذلك على الدولة وسياستها. وهذا يعكس ترابطا واضحا بين التطورات السياسية في تلك الفترة والنمو السريع في مشاريع الطلمبات الخاصة ومعظم المشاريع الخاصة كان يملكها أشخاص بارزون، زعماء طوائف دينية زعماء قبائل، وزراء، برلمانيون، مهنيون، بارزون ورجال أعمال معروفون (١٢٢)

في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري تطورت النخب القبلية بدخولها ضمن منظومة الحكم كوسيلة للحكم غير المكلف بالنسبة للإدارة الاستعمارية وأيضا شمل التطور دخول القادة الدينيون ضمن المنظومة الإدارية في الشمال قد اتخذ هذا شكل الارتقاء بالسيد علي الميرغني المعادي للمهدية وتدريب العلماء لمواجهة الطرق الصوفية ورد الاعتبار للسيد عبد الرحمن المهدي في عام ١٩١٥م وانعم عليه لاحقا بلقب فارس وكان الإدراج القيادة الدينية في الإدارة البريطانية أوجه أخرى لمواجهة تأثير الوطنية المصرية بعد عام ١٩١٩م يمثل البداية الحقيقية للاتصال بالغرب ممثلا في بريطانيا. وبعد هذا التاريخ انطلقت بعض العمليات الاجتماعية الاقتصادية والتغيرات الثقافية التي تهدف إلى ما اصطلح عليه بالتحديث. تم ذلك من خلال التعليم النظامي والأشكال الجديدة للحكم الإداري تم إنشاء مشروعات اقتصادية وإدخال المحصولات النقدية وقيام المواصلات والاتصالات وأدى هذا إلى تفكيك النظم التقليدية وظهور فئات اجتماعية جديدة (١٢٣). وقد نجحت الإدارة الأجنبية في استمالة النخبة التقليدية وبالذات فئة علماء الدين فقد انحازت هذه الفئة بحكم مصالحها ومنبتها الاجتماعي إلى جانب الحكومة حيث أصبحت هذه الفئة منذ ذلك الوقت قبلة السياسة السودانية وذات تأثير واضح على تطور الدولة والمجتمع السوداني وقد بدأت تتشكل برجوازية جديدة بصورة حديثة خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث شهدت تلك الفترة إنشاء مشاريع زراعية لكي تسهم في نفقات الحكم الإدارية (١٢٤)

٣ - ٣ - ٢ تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكومات الوطنية:

قامت القوى الاستعمارية كما فعلت في كل البلدان التي استعمرتها بإعادة صياغة الاقتصاد السوداني كيما تحقق مصالحها ولذلك فتحت الطريق أمام صفوات موالين لها للاستفادة من كل مكتسبات البلاد المتاحة لها لذا نجد أن «الصفوة» البرجوازية السودانية الموالين للحكم

الاستعماري كانت هي الوريث الشرعي للحكم الأجنبي ورثت عنه كل امتيازاته بحكم ولائها السابق حيث وصل إلى سدة السلطة بعد خروج المستعمر تحالف من الرأسمالية السودانية بشرائحها المختلفة تجارية، زراعية، ورجالات الإدارة الأهلية ومنهم من المثقفين ولذلك عملت الحكومة الأولى على المضي في نفس درب السياسة الاستعمارية الموروثة. فقد اتبعت سياسات أدت إلى توسيع المشاريع الزراعية التجارية الموجهة للتصدير مثل مشاريع الري الكبرى امتداد الجزيرة المناقل لزراعة القطن ومشاريع الزراعة الآلية لزراعة السمسم للتصدير والذرة للسوق المحلي وذلك بغرض زيادة الإيرادات كما حاولت إصدار تشريعات لرفع الغبن عن القطاع الخاص كقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٥٦م وقانون الشركات لسنة ١٩٥٦م اللذين تضمنا السماح لرأس المال الصناعي الاستثمار في كل المجالات الصناعية المختلفة (١٢٥) لضمان بقاء مصالحها الاقتصادية وأصبحت تلك الصفوة تستخدم قطاع الدولة لخدمة مصالحها فقد تركز دور الدولة ما بعد الاستقلال في تثبيت وتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالي بشكل واسع حتى يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي القوة الدافعة في المجتمع السوداني، ورغم خصوصيتها المحلية فإنها تحمل كل ميزات الدولة البرجوازية (١٢٦). وبهذا المفهوم أخذ كل من الوراث الشرعيين لنظام الحكم الاستعماري حزب الأمة الشعب الديمقراطي ويمثله طائفة الختمية، وأحزاب الوطني الإتحادي ويمثله بقية جماهير الشعب السوداني العريض. وكان أول ظهور لهذه الأحزاب عام ١٩٤٥م (١٢٧).

وظهور هذه الأحزاب أدى إلى ظهور جديد في تركيبة النخب الاقتصادية السودانية بحكم نسق علاقات جديدة داخل هذه الأحزاب وعلى الأخص حزب الأمة سواء كان ذلك في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية المستقرة وخاصة مناطق النيل الأبيض الزراعية المستقرة حيث سيطر حزب الأمة سيطرة تامة على السكان وزعماء قبائل الحسانية والهبانية وأصبحوا أكثر ارتباطا باسرة المهدي من خلال الزواج والعلاقات التجارية والزراعية. وبذلك تمكن ناظر الهبانية إدريس هباني من فرض سيطرته كمسؤول عن تنظيم الأنصار و(حزب الأمة) في المنطقة وفي منطقة الحسانية الذين قاوموا هذه السيطرة حتى عام ١٩٤٩م استطاع أن يضمها بشكل كامل السيطرته وسيطرة أسرته مع مرور الزمن تحولت هذه الأسرة إلى عصبة متماسكة تستفيد من مواقعها في الإدارة المحلية وتنظيمات الأنصار وحزب الأمة. وجاءت مشاريع الطلمبات لتوفر لها فرص الحصول على ثروات أكثر ونفوذ سياسي أكبر وتقوم هي بتوظيف كل النفوذ الاقتصادي والسياسي لمصلحتها وبذلك تطور أفراد هذه الأسرة كنخب اقتصادية مهيمنة في منطقة النيل الأبيض واستطاعت من خلال نفوذها الاقتصادي والسياسي مراكمة أموالها (١٢٨). هذا النوع من الصفوة لم يظهر لأول مرة بعد الاستقلال بينما ظهر أول مرة في أواخر الثلاثينات عندما جذبت المؤسسات الاقتصادية الواسعة والتابعة اللارستقراطية الدينية القيادات القبلية والقيادات التقليدية. والشاهد في ذلك منذ ١٩٥٣- ١٩٥٧م وهي سنوات الحكم الذاتي وبداية الاستقلال التي

تميزت بالتنافس والصراع السياسي الواسع خاصة وسط الطبقة الرأسمالية بمصالحها الاقتصادية في القطاع الزراعي حتى انعكس ذلك على الدولة وسياستها. وهذا يعكس ترابطا واضحا بين التطورات السياسية في تلك الفترة والنمو السريع في مشاريع الطلمبات الخاصة. معظم المشاريع الكبيرة كان يملكها أشخاص بارزون زعماء طوائف دينية، زعماء قبائل وزراء، برلمانيون، مهنيون بارزون، ورجال أعمال معروفون ولكن العلاقة بين مشاريع الطلمبات والسياسة (١٢٩) لم تكن وليدة فترة الحكم الذاتي وبداية الاستقلال. فالدولة الاستعمارية هي التي بدأت ذلك منذ العشرينات عندما منحت الأرستقراطية الدينية الرخص والتسهيلات الضرورية للنشاط الزراعي الخاص وذلك كمكافأة لدورها في تهدئة الأهالي أثناء الحرب العالمية الأولى. وهذه الوظيفة السياسية المشاريع الطلمبات ظلت مستمرة ولم تقم دولة ما بعد الاستقلال بتغييرها حيث ظهر ذلك جليا بعد نهاية احتفالات الاستقلال في مطلع ١٩٥٦م عندما تحول حزب الأمة من مقاعد المعارضة سريعا للحزب الوطني الإتحادي وهكذا تحولت حكومة الوحدة الوطنية التي طالبت بها الأرستقراطية الدينية إلى حكومة ائتلافية من الرأسمالية الزراعية والفئات البرجوازية الأخرى حيث تكون مجلس الوزراء الجديد (١٣٠) من عناصر تمثل الفئات المختلفة للقوى المهنية وبذلك كشفت حكومة فبراير ١٩٥٦م قدرة هائلة على استغلال النفوذ السياسي كحماية للمصالح الاقتصادية خاصة المصالح الزراعية اليس حزب الأمة وحده هو الذي لعب ذلك الدور بل الأحزاب السياسية في تلك الفترة لعبت دورا بارزا في تطور النخب الاقتصادية منذ وقت مبكر كما هو الحال أيضا بعد الاستقلال مباشرة بعد انفصال حزب الشعب الديمقراطي جعل الحزب الوطني الإتحادي بشكل مباشر مرتبط بالفئات التجارية السودانية النامية وهذا الارتباط بين الصفوة التجارية وصفوة الدولة جاء نتيجة التوازن الجديد في التحالفات الطبقية داخل القوى المهنية التي تمكنت من خلال الرأسمالية الزراعية من فرض سيطرتها على القوى الأخرى والواقع أن صفوة الدولة نفسها عملت على تطوير علاقتها مع الصفوة التجارية من خلال ممارسات معينة إنتهجتها في تلك الفترة قيادة الوطني الإتحادي لفتح آفاق جديدة لنشاطاتها الاقتصادية. وقد أشار بتشولد إلى هذه السياسات بقوله: «أنه من خلال التعيينات المدروسة عمل كبار الإتحاديين على الحصول على نفوذ ملموس على الأقل. إذا لم تكن سيطرة كاملة في الأقسام السياسية لجهاز الدولة مثل الجمارك، إدارة الصادرات والواردات التي تقدم خدمات متعددة لكبار التجار» من خلال تلك المراحل دخلت صفوة الدولة في الشركات التجارية أو كسبت مدخلا للحصول على العملة الصعبة التي كانت تستخدمها في عملياتها الخاصة (١٣١)

يمكن ملاحظة سيطرة الصفوة التقليدية المشار إليها بالنظر للبرلمان الأول الذي يؤكد سيطرة الزعماء الدينيين على الوضع حيث أن جل النواب إذا ما استبعدنا النواب الجنوبيون

كانوا مرتبطين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالوضع الزراعي إذ من بين مجموع النواب الشماليين البالغ عددهم ٧٦ نائبا هناك ٢٨ من زعماء القبائل ورؤساء المحاكم الأهلية وزعماء الإدارة الأهلية المرتبطين بمشاريع طلمبات تمثل المصدر الرئيسي لدخولهم وهناك منهم من إعتبروا أنفسهم مهنيين لكنهم كانوا يعملون كمستشارين» فنيين وإداريين وقانونيين» لأصحاب المشاريع وهناك فقط من بين مجموع النواب من كانوا فعلا من الموظفين والمعلمين ولم تكن لهم أي علاقة بالنشاط الزراعي» (١٣٢)

بالإضافة إلى الفئات التي سبق ذكرها ظهرت بعد الاستقلال مباشرة صفوة اقتصادية لم تكن معروفة من قبل إذ أن إعلان الاستقلال فتح الطريق لمجتمع جديد من الدبلوماسيين وممثلي الوكالات العالمية كان موظفو الخدمة المدنية يستفيدون من السلفيات الحكومية في بناء منازل خاصة ونتيجة لذلك شهدت العاصمة في فترة وجيزة (١٣٣) نمو احياء جديدة عديدة من طراز حديث شبيه بالنمط السائد في مدن الشرق الأوسط وساعد ذلك في تنمية ثروات هؤلاء الموظفين مما أدى إلى تراكم أموالهم ومن ثم إعادة استثمارها بالتالي ولوجهم عالم النخب الاقتصادية إذ أن العقارات أصبحت تمثل أكثر أشكال الاستثمار جانبية وربحية بعد الاستقلال فالتوسع المتنامي في النشاط التجاري أدى إلى زيادة الطلب على العقارات التجارية والسكنية (١٣٤). وهكذا نجد أن تطور النخب الاقتصادية بعد الاستقلال تطور من التجار الاصليين وموظفي الخدمة المدنية والضباط والعسكريين السابقين وبالاضافة إلى ذلك كان للبعد الإثني مساهمته البارزة في تشكيل وتركيب النخب الاقتصادية من خلال الزعامات القبلية والإدارة الأهلية والزواج من بنات وجهاء المناطق المختلفة بهدف تعزيز وتوسيع العلاقات الاثنية بالإضافة إلى الانتماءات الطائفية والحزبية ومن هنا لم تبرز النخب الاقتصادية المحلية في تلك الفترة كنخب موحدة ومتجانسة بل كانت تختلف بإختلاف تركيبها.

في فترة الحكم العسكري الأول من ١٩٥٨م-١٩٦٤م ظهرت صفوة سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة تختلف في مكوناتها عن الصفوات السابقة حيث أصبحت الوظائف العليا في مؤسسات الخدمة المدنية حكرا على البيروقراطية الموالية للنظام العسكري وهذا التطور أصبح بدوره مصدرا للمزيد من الإحتكاكات والنزاعات داخل أجهزة الدولة التي بدأت في الستينات في استيعاب أعداد متزايدة من خريجي الجامعات المدربين تدريبا عاليا وفي الجانب الأخر كانت الصفوة التقليدية قد تأكدت من انحراف العسكريين عن المشروع الطبقي السائد منذ فترات طويلة قبل الاستقلال وبعده أدركت خطورته على مستقبلها السياسي والاجتماعي حيث قام النظام العسكري بتقييد حركة الأحزاب وإبعادها عن مركز إتخاذ القرار. وبالتالي إضعاف نفوذها الاقتصادي لذا عملت هذه القوى التقليدية على تحدي وإسقاط النظام عن طريق الاضرابات والمظاهرات و غيرها من السبل وفي عام ١٩٦٤م تفجرت انتفاضة شعبية واسعة تحركت فيها القوى التقليدية

لإسقاط النظام وإقامة نظام سياسي جديد وقد كان (١٣٥). إذ جاءت انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤م نقطة فاصلة بين عهدين لكل عهد ميزاته ورؤاه للسودان من حيث التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وما يجب أن يكون عليه حال السودان وتجئ أهمية فترة اكتوبر في أنها شهدت أولى محاولات الشارع السياسي السوداني بقيادة القوى السياسية الحديثة الانعتاق عن الماضي بكل أشكاله القديمة والفكاك من سيطرة النخب الاقتصادية بمختلف مسمياتها فكان شعارها «لا زعامة للقدامى» فبهذا الفهم كانت صيحات أكتوبر كانت دعوة للقوى الحديثة لتعمل فكرها وتجدد مناهجها وتشحذ خيالها حتى تدعم نبض الشارع إلى واقع علمي ملموس في العلاقات الاقتصادية (١٣٦). عملت أكتوبر على هيكلة المجتمع السوداني وهدفت في ذلك إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية في توزيع عائدات التنمية الاجتماعية بعد أن كانت حكرا للوراث الشرعيين للحكم الاستعماري «النخب التقليدية بمختلف أشكالها» وتقليص هيمنة العاصمة على بقية أرجاء القطر وبذلك ظهر أمر تمثيل النخبة الحديثة في أجهزة السلطة عبر دوائر الخريجين وبالتالي تقليص نفوذ القيادات التقليدية أي النخب التقليدية التي أصبحت تتنازع السلطة بمختلف أشكالها مع النخب الحديثة. وعلى كل رفعت رايات تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في الحكم وتقليص دور الإدارة الأهلية كتصفية للنفوذ التقليدي. هذه القوى الحديثة أفرزت مؤسسات لا تقوم على نمط المؤسسات التقليدية أي الانخراط فيها لا يقوم على أساس تقليدي أو جغرافي فليس الانتماء القبلي أو الولاء الطافي أو الانحياز الأقليمي (١٣٧). كما أن التأثير الذي تتمتع به قيادات تأثير ديمقراطي تحكمه معايير موضوعية على رأسها حق القاعدة في محاسبة القيادة وعزلها. ومن هنا ظهرت القوى الحديثة في السودان لأول مرة عبر دوائر الخريجين حيث كانت تلك الدوائر امتحانا عسيرا للقوى التقليدية حيث سقط أغلب مرشحيها في تلك الدوائر إلا في حالات قليلة في تلك الحالات لعبت المواقف الشخصية دورا أصليا في الفوز لا الانتماءات الحزبية، ومن هؤلاء الذين فازوا لمواقفهم الشخصية محمد توفيق احمد الذي قاد لواء المعارضة ضد قرار الحكومة العسكرية الحكومة عبود» بتهجير أهالي حلفا ودفع ثمن ذلك سجنا وإعفاءا من منصبه كمدير لمصلحة العمل في تلك الفترة وأيضا صالح محمود إسماعيل الذي وطن نفسه للدفاع عن ثورة أكتوبر ونتيجة لتلك التطورات أفرزت نخبة جديدة على الساحة السودانية لم تشهد تلك الفترة تطوراً واضحاً للنخب الاقتصادية إذ أن سيطرة القوى التقليدية ما زالت قوية ومستمرة في تلك الفترة رغم التطورات التي حدثت على الميدان السياسي ولذا لم تعد هذه الفترة ضعيفة في تطور النخب الاقتصادية الحديثة كما هو حال الحكم العسكري الأول «حكومة عبود ١٩٥٨م-١٩٦٤م» لظروفها المعروفة (١٣٨)

و كانت الدولة السودانية التي انبثقت بعد انقلاب الضباط الأحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩م تختلف كثيرا عن تلك التي سادت قبل ذلك

التاريخ فالتغيرات التي أحدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية لم يشهدها السودان منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م (١٣٩). هذه التغيرات التي حدثت جاءت لأن مجلس وزراء الثورة كان مؤهلا في حينها لإجراء هذه التغيرات إذ أن أعضاؤه ينحدرون من خلفيات متباينة إلا أن غالبيتهم هم أعضاء في منظمات راديكالية كالحزب الشيوعي السوداني أو الإشتراكي العربي والقوميين العرب أو مثقفين مستقلين ذوي أفكار راديكالية وكان أغلبهم نشطين في جبهة الهيئات التي أسقطت نظام عبود في ١٩٦٤م، ومنهم من فقد الوزارة في حكومة أكتوبر الانتقالية

منذ الوهلة الأولى لإنقلاب مايو بدأت محاولات لقيام سيطرة الدولة على الاقتصاد والحد من حريات القطاع الخاص في وقت مبكر ففي ١٦ أكتوبر أعلن عن تأسيس شركتين حكومتين لإحتكار حق إستيراد السكر والمواد الكيماوية والمبيدات الأخرى لإستيراد كل مشتريات الحكومة من الخارج كالسيارات والجرارات والأدوية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ في مايو ١٩٧٠م بادرت الحكومة بمصادرة وإستيلاء على شركات رجال الأعمال أمثال عثمان صالح وأولاده ومجموعة شركات بيطار وشركة شاكر وغلد وشركة صادق أبو عاقلة وأعمال حافظ البربري (١٤٠) وشركة السجائر الوطنية وبعد كل ذلك جاءت لتقضي مباشرة على المؤسسة التقليدية التي كانت تعدم الأنظمة السابقة ففي ٢٨ يونيو ١٩٦٩م أصدر مجلس الوزراء قرارا بإلغاء الإدارة الأهلية في مديرية الخرطوم والمديرية الشمالية والمناطق المروية في مديرية النيل الأزرق وفي ١٧ أغسطس ١٩٦٩م إتخذت الحكومة إجراءات استعادة متأخرات ضرائب دائرتي المهدي والميرغني وتم الإستيلاء على محلج ربك الذي يمتلكه المهدي وعلى بعض الأراضي العائدة للسيد علي الميرغني في الخرطوم جري كل ذلك بغرض إضعاف النفوذ الاقتصادي للقوى التقليدية (١٤١). لقد ظل الحكم المايوي طوال سنوات حكمه يركز في مجالات التنمية الاقتصادية وتقرير الوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع حيث كان شعار التنمية الاقتصادية الاجتماعية من ألهم شعارات النظام المايوي وقد ارتبط هذا الشعار في الفترة الأولى بتوجهات اشتراكية ولكن سرعان ما تراجعت مايو ما بعد يوليو ١٩٧١م لصالح توجهات أخرى استهدفت خلق مناخ لجلب رأس المال الخليجي والأجنبي لتمويل برنامج قائم على التوسع الاستثماري وتمثل أبرزها في التراجع عن تأميمات ١٩٧٠م وإرجاع المؤسسات المؤممة لأصحابها وإصدار قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي والزراعي والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في السودان وعودة المفاوضات مع صندوق النقد (١٤٢) كل هذه التطورات أدت إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوداني وتنمية الفئات الرأسمالية وتمكين رأس المال الأجنبي من السيطرة على مواقع هامة في مختلف القطاعات الاقتصادية أبرزها الفئات الرأسمالية الزراعية «الزراعة الآلية» وذلك بسبب خصوبة التربة وتوفر المساحات الواسعة والأيدي العاملة الرخيصة وانخفاض تكلفة استصلاح الأرض وبذلك قد

توسعت هذه المشاريع الزراعية وارتبط هذا التوسع بنمو الفئات الرأسمالية وازدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي . وكشفت الدراسات أن الفئات التي إتجهت إلى الاستثمار في هذا النشاط (١٤٣) هي كبار في موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم وأيضا الفئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية خاصة الفئات التجارية والطفيلية وكذلك قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية توجه عناصر هذه الفئات الاستثمارية في هذا القطاع لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم بل أيضا إلى إمتلاكهم مداخل الإتصال بمراكز إتخاذ القرار المركزية بما في ذلك مداخل الفساد والرشوة بعد إتساع حجم هذه الفئات وإزدياد وزنها السياسي خاصة بعد دخول رأس المال العربي الخليجي في قطاع الزراعة الآلية أصبحت هذه الفئات بعد نموها وتطورها قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه قطاع الزراعة الآلية لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسي. حيث كان لها تأثير واضح في قرارات الرئيس الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية في مشاريع الزراعة المروية (١٤٤). يمكن ملاحظة هذا التطور المتنامى لهذه الفئات الاقتصادية في فترة ما بعد المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧م حيث كان معروف على أن الجبهة الإسلامية حققت مكاسب هامة مع ظهور المصارف الإسلامية ترتب على ذلك اختراق عناصرها للقطاع التجاري واتساع نشاطها في وسطه لم يقتصر هذا الاختراق على النشاط التجاري وحده بل شمل مؤسسات الدولة والقوات المسلحة إذ أن منفذي إنقلاب ١٩٨٩م لم يكونوا متعاطفين مع الحركة الإسلامية الجبهة الإسلامية القومية، وإنما كانوا أعضاء أصليين فيها (١٤٥) عموماً يمكن القول أن تطوراً ملحوظاً طرأ على الصفوة الاقتصادية في تلك الفترة بسبب سياسة الدولة الاقتصادية التي حطمت القوى المنتجة وأضعفت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تركيبها لسياسات الانفتاح الاقتصادي ويتضح ذلك بجلاء في الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية حيث قامت المصارف الخاصة السيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية وتوجيهه لمصلحتها ومصلحة الفئات الرأسمالية المرتبطة بها حيث ارتفع عدد المصارف في السبعينات إلى أكثر من عشرين مصرفاً وأصبحت تنافس المصارف الحكومية حيث كان دور الجهاز المصرفي يتمثل في تمويل عجوزات الحكومة فقد ارتفعت مديونيات الحكومة والمؤسسات العاملة لدى الجهاز المصرفي من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠م إلى ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٩م وذلك يعني تصاعد معدلات التضخم وبالتالي إرهاق الطبقات الشعبية وتنمية ثروات الطبقات المتملكة حيث يقوم كل مصرف بتمويل نشاط مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال كما أن هناك بنوك تحصلت على تسهيلات وامتيازات كبيرة جداً خاصة بالبنوك الإسلامية (١٤٦) حيث نال أحد هذه البنوك تسهيلات و امتيازات تتجاوز ما هو مسموح به وفقاً لقانون الاستثمار الصادر في ١٩٨٠م إذ شملت الإعفاء من كافة أنواع الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل الشخصي والإعفاء من الالتزام بضوابط

وإجراءات البنك المركزي الخاصة لذلك حقق هذا البنك أرباحاً وصلت إلى عشر ملايين جنيه في عام ١٩٨١م بينما خسرت الخزينة العامة ما يعادل ستة ملايين جنيه وهي قيمة أرباح الأعمال المستحقة عليه في ذلك العام بالإضافة إلى أن عمليات البنك تتركز في عمليات التجارة الخارجية والداخلية والسلفيات قصيرة الأجل ولا يساهم في عمليات التنمية. وهذه العمليات تشكل مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي تستفيد منه مجموعات معينة من الفئات الرأسمالية المرتبطة (١٤٧) بالإخوان المسلمين.

شهدت سنوات مايو عموماً تطورات وتحولات وتقلبات عديدة في خططه الإستراتيجية الاقتصادية أيضا تغيرات كبيرة في تركيب الفئات الاجتماعية المختلفة التي استفادت أو تضررت من تلك السياسات وترجع بداية هذه التغيرات إلى فترة القومية الراديكالية التي سبق الحديث عنها والتي أدت إلى إضعاف الطبقات الفرعية المرتبطة بالاقتصاد الاستعماري وبعد التأميمات ١٩٧٠م فقدت هذه الأسر خاصة أسرة المصري الكثير من نفوذها الاقتصادي أدت هذه التطورات لخلق طبقة رأسمالية مرتبطة بالنظام تمكنت من جمع ثروات طائلة في وقت وجيز وبطريقة سهلة. وفي عام ١٩٨١م أشارت بعض التقديرات إلى ظهور حوالي عشرين مليونير في عموم السودان أكثر ثراءاً وإختلافاً عما كان سائدا في عام ١٩٦٩م (١٤٨)

أيضا شهد السودان تطوراً من نوع آخر في مجال النخب الاقتصادية في فترة الحكم المايوي من خلال الزراعة المطرية حيث وزعت الحكومة مشاريع زراعية بشروط تمثلت في أن يكون المتقدم سودانياً وأن يكون لديه أو يستطيع أن يمتلك المعدات الزراعية الكافية التي تؤهله لزراعة ١٥٠٠ فدان وان تكون له خبرة زراعية كافية المقدرة الإدارية الإدارة المشروع وكانت نتيجة لهذه الشروط أن تمكن عدد كبير من التجار والموظفين القدامى بالخدمة المدنية والعسكرية من حيازة المشاريع مما أدى إلى مراكمة أموالهم وثرواتهم (١٤٩). كما شهدت هذه الفترة بروز تطور في إطار النخب الاقتصادية من نوع آخر أيضا مرده إلى تحالف وثيق بين كبار مسئولي الدولة والبرجوازية التجارية إذ ظهر بصورة جلية بروز البيروقراطية الإدارية للدولة في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بطريقة مباشرة كمستثمرين أو من خلال المساندة التي تقدم للأعمال التجارية يقوم بها أفراد أسرهم أو من خلال صلتهم بجهاز ومعرفة إجراء التسهيلات المختلفة والاستفادة منها، فقد سيطر جهاز الدولة على القطاع العام. وعمليا القطاع الاقتصادي وبالتالي امتلكت البيروقراطية القرار الإداري بالإضافة إلى قرار الشئون المالية وأصبح من المألوف أن نجد مثل هذه الظواهر وهي أن كبار البيروقراطيين حين يحال للمعاش إما أن يؤسس شركة أو يصبح عضوا في مجلس إدارة شركة ويستفيد من موقعه السابق لتسهيل أعمال الشركة الجديدة كما يقيم علاقات مع الشركات الأجنبية ويؤثر على القرار الحكومي فيما يتعلق بإرساء العطاءات نظير مقابل (١٥٠) كما يلاحظ في ذات المضمار الترابط الوثيق بين القيادة السياسية والشركات الخاصة التي تحصل على تمويل خارجي أو ذات

إدارة مشتركة بين السودانيين وغير السودانيين مثل هذه الشركات نجد مسئولين ضمن مؤسسيها مثال على ذلك فالشركة الإسلامية للتنمية حين تكونت عام ١٩٨٣م كان من بين مؤسسيها ال ١٥٣ عضوا ٤٩ سودانياً منهم أربعة من السودانيين كانوا في أعلى مراتب القيادة السياسية في الحكم المايوي منهم رئيس الدولة ورئيس الإتحاد الإشتراكي، رئيس جهاز الأمن ونائب رئيس الدولة ووزير المالية والتخطيط (١٥١)

أخيراً يمكن القول أن في فترة الحكم المايوي شهد السودان تطورات وتغيرات جذرية في التركيب الاقتصادي الاجتماعي مما أدى إلى إفراز نخب اجتماعية واقتصادية وثقافية لم يعرفها السودان من قبل، مرد ذلك إلى السياسات الحكومية التي اتبعها نظام مايو الذي تخلله الكثير من العيوب وخاصة في الفترة ١٩٧٥م- ١٩٨٢م التي اتسمت بغياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإداري والتلاعب في الفواتير والسوق الأسود وغير ذلك من الأساليب التي اتبعتها الفئات التجارية لزيادة نفوذها ووزنها الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على الامتيازات الحكومية والتسهيلات الحكومية والمصرفية وخلال ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشي الفساد بجها الدولة وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقتها وتشابكت مع الفئات التجارية والطفيلية وبذلك يمكننا القول أن الفئات الرأسمالية قد شهدت تغيرات هامة وكبيرة أدت إلى اتساع حجمها وإزدياد وزنها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

أما في فترة الحكومة الانتقالية الانتفاضة ٨٥-١٩٨٦م لم يثبت هنالك تطورا ملحوظا في النخب الاقتصادية لقصر الفترة الانتقالية كما أن حكومة الانتفاضة ليست بعيدة عن قيادات النظام المايوي حيث سيطر عليها كبار ضباط الجيش الذين كونوا الحكومة الانتقالية مع التكنوقراط ولذلك كانت مؤسسات الحكم الانتقالي دون مستوى الانتفاضة وتطلعاتها الجماهيرية وذلك بحكم التركيب الاجتماعي لغالبية عناصرها وارتباطها الحميم بجهاز الدولة المايوي. وهذا ما جعل قيادات هذه المؤسسات تركز فقط على انتهاج طريق السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوى السياسية والاقتصادية المؤثرة في البلاد (١٥٢). ومن ثم جاءت حكومة الديمقراطية الثالثة في الفترة ٨٦- ١٩٨٩م في الأسبوع الأول من يونيو ١٩٨٦م خرج رئيس الوزراء ببرنامج حكومته وأعلن عن خطابه أمام الجمعية التأسيسية التزام حكومته بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني وتعهد رئيس الوزراء بتحقيق ثلاثة مفاجآت المفاجأة الثالثة فيها أحداث قفزة نوعية في اقتصاد مشلول ومتسول في كل موائد العالم وتحويله إلى اقتصاد حي يوفر احتياجات أهله وينمو ويتطور كما وعد بإعداد خطة الإصلاح النظام المصرفي وقفل أبواب الممارسات المصرفية الهدامة وتمكين البنك المركزي من الإشراف الفعلي على النشاط المصرفي الأغراض

الإنتاج بعيدا عن تمويل النشاط الطفيلي. وعدم اللجوء إلى الاستدانة من النظام المصرفي إلا عند الضرورة القصوى وإيقاف استيراد الكماليات وترشيد ومراجعة قوانين الاستثمار (١٥٣). ولكن هذا الاتجاه واجه مقاومة واسعة من القوى الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق السوداء فقد شنت هذه القوى حملة واسعة وشرسة ضد قانون الضرائب السنة ١٩٨٦م والذي كان أبرز ما فيه تمييزه بين أرباح المنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة من جهة و أرباح شركات التأمين والمصارف التجارية من جهة أخرى ولذلك وجد هذا القانون معارضة متواصلة من الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية الأخرى «النخب» وتركزت المعارضة بشكل واضح على جدول الفئات الضريبية الخاص بأرباح شركات التأمين، الذي حرمها من إعفاء أي نسبة من أرباحها وفرض عليها ضريبة تعادل ٢٥٪ على الخمسة آلاف الأولى وهكذا وكان الغرض من هذا القانون وهو يحجم النشاط الطفيلي الذي تمارسه النخب الاقتصادية الوارثة لنظام الحكم المايوي والقوى التقليدية وتشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة (١٥٤). واستمر الصراع بين الحكومة والقوى الاجتماعية التي نمت وتطورت خلال فترة الحكم المايوي وظلت تعمل من أجل زيادة ثرواتها على حساب افقار ملايين من الشعب السوداني وهي نفس القوى التي شنت حملاتها الواسعة في مواجهة وزارة التجارة الخارجية التي عملت على مكافحة التهريب وتجفيف السوق من السلع المهربة واستمر هذا الصراع والضغط حتى اجبر رئيس الوزراء «الصادق المهدي» على إعلان إعفاء جميع الوزراء من مناصبهم وكان ذلك بتاريخ ١٩٨٧/ ٥ / ١٣ م حيث وجد هذا القرار ترحيباً واسعاً من الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية وامتداداتها داخل حزب الائتلاف وهكذا أدت ضغوط هذه القوى إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الحكومية. يمكننا القول أن الحكومة الائتلافية الأولى والثانية ٨٦١٩٨٨م قد فشلت في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي خلقه النظام المايوي وتضاعفت معاناة المجتمع بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة على الأسعار وسيطرة الفئات الطفيلية على حركة السوق والاسعار بما في ذلك السلع التموينية المدعومة من الحكومة في تلك الفترة شهدت البلاد نم نخب وتطور نخب اقتصادية تتبع لأحزاب الائتلاف استفادت من الولاء الحزبي بإمتلاك نواصي السوق عبر التصاديق التي تصدر من الوزارات باستيراد السلع الضرورية وأكبر دليل على ذلك اللجنة القومية التي كونت لتفريغ الميناء في ذلك الوقت واللجان التي كونت للتحقيق في فساد الجهاز المصرفي في الأيام الأولى للحكومة الانتقالية تحت إشراف النائب العام (١٥٥)

بعد أكثر من عشر سنوات على انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وسيطرة حزب الجبهة الإسلامية القومية على السلطة في البلاد تعكس الصورة الاجمالية الاقتصاد السودان تطورا ملحوظاً في النخب الاقتصادية السودانية بجانب أزمة ركود تضخمي حاد وتدهورا مريعا في مستوى معيشة المواطنين وترديا واسعا في النسيج الاقتصادي

والاجتماعي مقارنة بما كان سائداً في عام ١٩٨٩م فقد طرحت سلطة الإنقاذ برنامجها الاقتصادي والاجتماعي في بيانها الأولي وفي مقررات المؤتمر القوي للإنقاذ الاقتصادي ١٩٨٩م والبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي ١٩٩٠م- ١٩٩٣م ثم في الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢م-٢٠٠٢م وحولت هذه الإستراتيجية إلى برامج ثلاثية شملت البرنامج الثلاثي الأول ٩٣١٩٩٥م والثانى ٩٦- ١٩٩٨م والبرنامج الأخير ٩٩-٢٠٠٢م حملت الإستراتيجية برنامجا طموحاً في أهدافه (١٥٦) استهدفت تحريك جمود و تخلف الاقتصاد السوداني والتغير الاجتماعي وهكذا وصولا إلى التنمية الشاملة. واعتمدت في ذلك على سياسة التحرير الاقتصادي التي بدأتها عام ١٩٩٠م وعلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية وتقويم سعر العملة المحلية وأسلمة النظام المصرفي وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي « عن طريق رفع الدعم الحكومي» للسلع والخدمات الأساسية وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص المالي والأجنبي (١٥٧). والتركيز على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي وحصر دور الدولة في توفير البني الأساسية والتسهيلات اللازمة للاستثمارات الخاصة وبدأت بالفعل في تنفيذ هذه السياسات في عام ١٩٩٠م. هذه الإستراتيجية بتوجهاتها وسياستها العامة تمثل امتداداً وتطويراً واسعاً للبرنامج الذي طرحه نظام مايو في برامج العمل المرحلية ٧٤- ١٩٧٧م والخطة الستية ٧٧- ١٩٨٣م وقطع شوطا كبيرا في تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي. مما يعني تناقض الثورة الحاكمة بين دعاوى مشروعها الحضاري المرتبط بتوجهات مؤسسات التمويل الدولية ومركز النظام الرأسمالي العالمي. يمثل برنامج حكومة الإنقاذ ذات البرنامج المايوي المنحاز تماماً لمصلحة الفئات الرأسمالية الطفيلية ضد مصالح الأغلبية من جماهير الشعب السوداني الملاحظ أن حزب الجبهة القائد الإنقلاب الإنقاذ ظل يرتبط برأس المال السعودي والخليجي منذ الستينات وفترة السبعينات (١٣٨). ارتبط بسياسات الانفتاح الاقتصادي التي سادت المنطقة في تلك الفترة خاصة بعد الطفرة النفطية. ومن خلال هذه العلاقات واستخدام أعداد كبيرة من كادرها في المؤسسات السعودية والخليجية في تلك الفترة ومشاركتها في النظام المايوي بعد مصالحة ١٩٧٧م وسيطرتها على منظمة الدعوة الإسلامية والبنوك الإسلامية التي نشأت في تلك الفترة تحولت قيادات الجبهة إلى جزء لا يتجزأ من الفئات الرأسمالية المسيطرة في السودان ونتيجة لذلك أصبحت الدافع الرئيسي لتلك الفئات والفئات المرتبطة بها شكل خاص وبرز ذلك بشكل واضح في فترة النظام المايوي وفترة الديمقراطية الثالثة حيث تطورت التركيبة الاجتماعية داخلها وسيطر الأثرياء على قيادتها ولهذا السبب بالتحديد جاء برنامجها في الإستراتيجية القومية الشاملة بتوجهاتها المذكورة آنفاً مما أبرز التناقض بين الشعارات والدراسة العملية وبين الدعاوى الإعلامية وما يجري في الواقع العملي (١٥٩). والشاهد على ذلك برنامج الخصخصة الذي يهدف إلى خروج الدولة وفتح الطريق أمام القطاع الخاص دون قيود أو منافسة من الدولة وللأسف استند هذا

البرنامج على انحيازاً أيدلوجياً لا علاقة له بعلم الاقتصاد والتجربة الواقعية لدور هذا القطاع في السودان وبلدان العالم الثالث فقط من أجل تمكين الفئات الرأسمالية المرتبطة بحزب الجبهة والنخبة الحاكمة من السيطرة على هذه المؤسسات فبعد سيطرتها على جهاز الدولة والسلطة السياسية قامت هذه القوى فرض برنامجها الاقتصادي وهي في ذلك لا تختلف عن فئات اجتماعية وحاولت فرض برنامجها بنفس الأسلوب بعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م تحت شعارات إيقاف الفوضى الحزبية والمحافظة على الوحدة الوطنية وانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م تحت شعارات الإشتراكية والوحدة العربية وغيرها (١٦٠). على ضوء ذلك طرحت النخبة الحاكمة برنامجاً واسعاً لتحويل أكثر من ١٠٥ مؤسسة وهيئة عامة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي إستناداً إلى قرار مجلس الثورة ومجلس الوزراء في عام ١٩٩٠م حول تصفية مؤسسات القطاع العام وفي عام ١٩٩٢م حول تصفية مرافق القطاع العام الرأسمالية المحلية والأجنبية والمرتبطة بالنخبة الحاكمة وشمل ذلك تحويل بعض المؤسسات إلى منظمات ومؤسسات سياسية مثل منظمة الشهيد والصندوق القومي لدعم الطلاب وأجهزة أخرى مشابهة ومن خلال ذلك تحول برنامج الخصخصة إلى آلية ملائمة لتوسيع وتنمية النخب الاقتصادية الموالية ولدخول مجموعات من القيادات السياسية والبيروقراطية لنادي النخب الاقتصادية فكان الانحياز واضحاً لصالح تجار الجبهة الإسلامية القومية الذين تمكنوا من شراء مؤسسات القطاع العام بأسعار بخسة فقد كان التقييم غير دقيق ومتديناً ولم يخضع كذلك لنظام العطاءات المغلقة. وكان المستثمرون الإسلاميون حسب قربهم من السلطات على علم بإجراءات البيع والتوقيت وكذلك ساعدتهم البنوك الإسلامية في الحصول على قروض ميسرة بدون فوائد كما استفادوا من تدهور العملة المحلية وكذلك لم تدفع ضريبة المبيعات في كثير من الأحيان مما جعلهم يتطورون تطورا ملحوظا في مراكمة أموالهم وإعادة استثمارها في مجالات مختلفة (١٦١)

أمَّا إذا تطرقنا إلى الحديث حول عجز الموازنة العامة وتبديد الفائض الاقتصادي في إنفاق استهلاكي بذخي ويرتكز ذلك بشكل أساسي في الإنفاق على تسيير جهاز الدولة وتنظيمها السياسي وعلى حلفائها وسط المجموعات السياسية والدينية والاثنية فقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى أحداث تشوَّهات واختلالات كبيرة في تركيب الاقتصاد الوطني حيث انحازت الدولة كلياً للفئات الاقتصادية وخاصة النخب المرتبطة بنشاطات تجارية ونشير هنا إلى المقاومة التي وجدتها وزارة المالية لإلغاء بعض الإعفاءات الجمركية من قبل أوساط نافذة في النخبة الحاكمة والمجلس الوطني مضافاً إلى ذلك أن الدولة نفسها كانت تقوم بتبديد الفائض الاقتصادي لدعم وتنمية الفئات الرأسمالية المرتبطة بالسلطة (١٦٢)

حيث انتشرت حالات الاختلاس والفساد المالي والإداري في جهاز الدولة ومؤسسات القطاع العام فقد وصلت جملة الاختلاسات إلى أكثر من ٣ مليارات جنيه في عام ١٩٩٧م حسب

تقدير المراجع العام ومنذ عام ٩٨- ١٩٩٩م تحولت قضايا الفساد المالي والإداري إلى عناوين ثابتة في الصحف والمجلات العربية وكذلك اتهامات الفساد المتبادلة بين الأجنحة المتصارعة داخل السلطة وفي هذا الخصوص أشار الأمين العام للحزب تورط ما يعادل ٩٪ من الجهاز التنفيذي في هذه الممارسات وهذا يرجع إلى طبيعة الفئات الاجتماعية المسيطرة اللاهثة وراء الجاه والسلطة بكل الطرق الممكنة. وساعد على ذلك ظروف الحكم الفيدرالي وتضارب الصلاحيات وتعدد مراكز القرار داخل السلطة الحاكمة. وظهر كل ذلك بشكل بارز في فئات الأثرياء الجدد وسيطرتها على مجالات أساسية في النشاط التجاري والاقتصادي وفي نمط حياتها واستهلاكها وفي انتشار الشركات والمؤسسات الجديدة التابعة للولايات والأجهزة الأمنية ولتنظيمات الحزب الحاكم. كل هذه الفئات نمت وتطورت داخل أحضان الدولة والنخبة الحاكمة وهي في ذلك لا تختلف كثيرا عن النخبة التي نمت وتطورت في العصر المايوي. حيث ظلت علاقتها بالدولة تمثل المصدر الرئيسي لنموها وتطورها (١٦٣). مضافاً إلى ما سبق ذكر هناك نوع آخر من التطور الذي حدث للنخب الاقتصادية في السودان في ظل حكومة الإنقاذ حيث جرب النظام بعض الأنواع والأشكال الجديدة الظاهرة النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال المشاركة الشعبية وفقا لأهدافهم حيث أقام المشاركة على نظام التدرج الهرمي من خلال المؤتمرات الشعبية التي تعقد على مختلف المستويات إبتداءا من المحلية ثم المحافظة ثم الولاية ثم المستوى الاتحادي لتعبر عن مصالح قطاعية سواء كانت اقتصادية سياسية، اجتماعية أو خلاف ذلك مما أفرز نخبة مختلفة. وهي الماثلة اليوم في دنيا المال والسياسة والاقتصاد (١٦٤). وخاصة الاقتصادية منها حيث اعتمد النظام «الجبهة الإسلامية» في توسيع قواعدها بهدف فرض السيطرة وإحكام قبضتها على الحكم بربط العديد من الشركات الخاصة والتجار بالمؤسسات المالية والبنوك التي بدأت برؤوس أموال خارجية وتطورت محليا وفرضت سيطرتها على الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد. فقد كان الدور المنوط بتلك الشركات المحلية والتجار هو ربط المصالح الاقتصادية والمعيشية للأفراد بنفوذها المالي والاقتصادي وتبعا لذلك ربط شرائح كبيرة من المجتمع بالتكوين السياسي المشار إليه بسب ارتهان مصالحهم وأرزاقهم للبيوتات المالية والشركات إلى ذلك النفر من التجار والمصارف المرتبطة بتكوين الجبهة ولذلك أيضا أصبح دفاع هذه الشرائح عن مصالحها ومعايشها جزء من الدفاع عن التكوين السياسي مما خلق حالة من عدم تكافؤ الفرص وأخل بالمعايير الاستثمارية حيث أصبح المعيار في نيل فرصة للاستثمار الولاء للتكوين الحاكم وليس الكفاءة الاستثمارية وطبيعي أن ينتج من ذلك خروج البيوتات والمؤسسات الاستثمارية التقليدية عن السوق وبالمقابل تطور وظهور نخب اقتصادية ناتجة عن التكوين المدعوم والمساند من قبل النظام متمتعة بكل وسائل النمو والتطور على حساب الفئات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الساحة قبل مجئ حكومة الإنقاذ وبذلك يمكن القول أن النخب الاقتصادية في السودان شهدت تطورا دراميا في عهد حكومة الإنقاذ أكثر من أي عصر مضى (١٦٥)